



e-ISSN: 2630-631X

Article Type
Research ArticleSubject Area
Theology

Vol: 8

Issue: 58

Year: 2022

Pp: 719-725

Arrival

22 February 2022

Published

30 April 2022

Article ID 58303

Doi Number

<http://dx.doi.org/10.31576/smryj.58303>

1576/smryj.58303

How to Cite This

Article

Aydoğan, A. &

Salkini, İ. (2022). "A

Comparative Study

Of The Malaysian

Constitution With

The Rules Of The

Islamic

Constitution",

International Social

Mentality and

Researcher Thinkers

Journal, (Issn:2630-

631X) 8(58): 719-

725

Social Mentality And
Researcher Thinkers
is licensed under a
Creative Commons
Attribution-
NonCommercial 4.0
International
License.

دراسة مقارنة للدستور الماليزي مع قواعد الدستور الإسلامي

A Comparative Study Of The Malaysian Constitution With The Rules Of The Islamic Constitution

Abdulkadir AYDOĞAN¹ Ibrahim SALKINI² ¹ Master's student at International City University, Malaysia² Associate Professor at Gaziantep University-Faculty of Theology

ملخص

يتكون سكان ماليزيا من مجتمعات وأصول وديانات مختلفة، وقد أدرك المسلمون الذين يعيشون فيها أنه بعد الحروب الطويلة، كان عليهم اعتناق الإسلام من أجل حماية أنفسهم، كما أدركوا أنهم لا يستطيعون حماية حقوقهم وقوانينهم إلا إذا قاموا بتكييف أحكام الدين الإسلامي مع النظام المسى بالدولة.

احتل البريطانيون ماليزيا ثم دخلها اليابانيون والبرتغاليون والهولنديون... ويمكن القول إن ماليزيا دولة ذات موقع استراتيجي وأراضي خصبة لذا تريد الدول المستعمرة استغلال تلك الخيرات والثروات فيها، وكان المسلمون هم الذين عارضوا الاستغلال ولم يقبلوا الغزو الثقافي لدول عظمى مثل الصين.

أسس الشعب المسلم الماليزي نظام حاكم بجهود كبيرة في ماليزيا، يتميز هذا النظام بمرونته، ويستطيع المسلمون الحصول على حقوقهم التي تليق بالكرامة الإنسانية، ولا بد من لفت النظر إلى أن الدساتير المعدة في العديد من البلدان التي عاشت فيها الأمة الإسلامية بعد الحرب العالمية الأولى لم تسمح للمسلمين بممارسة حتى أبسط معتقداتهم في قانون الأسرة، لأن هذه الدساتير تم إعدادها بإشراف القوى العظمى والإمبرياليين؛ لم يرغبوا في أن يكون لدين الإسلام رأي في أي قضية تتعلق بالدولة ودستورها.

يعتبر الدستور في ماليزيا مهماً للغاية حيث ضمن الحقوق الإسلامية للمسلمين وشعائهم، ونتيجة لأبحاثنا رأينا أن شعب ماليزيا كان قادراً على حماية سيادته الوطنية بسبب انعكاس معتقداته الإسلامية في الدستور.

إن مفهوم الدستور كعقد اجتماعي يتفق عليه الناس كان من المهم جداً أن الدستور الذي تم إعداده في ماليزيا مراعيًا لمطالب وريغيات الشعب، في حين أن العديد من الدول في العالم قد فرضت على الشعوب دساتير لم يكن لهم أي اختيار فيها.

مشكلة البحث:

إشكالية وجود تعارض بين تطبيق دستور إسلامي في أي دولة مسلمة أو غير مسلمة وبين المحافظة على حقوق غير المسلمين، سواء أكانوا أقلية أم أكثرية في تلك الدولة.

أهداف البحث:

1. بيان أوجه الشبه بين بعض المواد وفيقة المدينة المنورة -والتي تتميز بخصائص العقد الاجتماعي الذي صاغه نبينا في المدينة والذي يعد في الواقع أول دستور مدني- وبعض مواد الدستور المكتوبة في ماليزيا.

2. بيان قابلية العقد الاجتماعي الذي وضعه نبينا لتمكين الرعايا المسلمين وغير المسلمين في الدولة التي أسسها من العيش في وئام، فإنه خاطب جميع القبائل التي تعيش في المدينة المنورة من خلال بيان حقوق القاطنين فيها، وبين قوانين كل من يعيش في المدينة بقوانين واضحة لا يعترضها الغموض.

وفي هذا المقال نلقت الانتباه إلى دستور يهدف إلى ضمان حقوق المسلمين، يتسم بخصائص العقد الاجتماعي رغم أنه يحتوي على أديان وأصول عرقية مختلفة، كي نلقت انتباه المسلمين المضطهدين الذين لا يستطيعون الحصول على حقوقهم الإسلامية من الدول التي يعيشون فيها، والذين ليس لديهم حتى فرصة للتعبير عن حقوقهم.

أردنا أن نظهر في هذا البحث أن الشعب الضعيف الذي أحاطت به الدول الاستعمارية كماليزيا ونتيجة كفاحه السياسي والاقتصادي كان قادراً على حماية نفسه من خلال ضمان حقوقه الإسلامية في الدستور.

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" (سورة هود الآية 88)

الكلمات المفتاحية: دستور، الدستور الماليزي، الدستور الإسلامي، قانون دستوري

ABSTRACT

The Malaysian population consists of communities of different origins and religions. Muslims living in Malaysia realized that after escaping from long occupations, they had to embrace Islam in every way in order to protect their own selves.

They realized that they could not protect their rights and laws unless they adapted the provisions of the religion of Islam to the system called the state. occupied by the British; The Japanese, the Portuguese, the Dutch... In short, Malaysia is a country with a strategic location and fertile lands that the colonial states constantly want to exploit. Malaysia is the country of Muslims who opposed exploitation and did not accept the cultural invasion of great states such as China. There is a system that the Muslim people have established with great efforts in Malaysia. In this system, Muslims are able to obtain their rights befitting human dignity. The constitutions prepared in many countries where the Islamic Ummah lived after the First World War, unfortunately, did not allow Muslims to practice even their simplest family law beliefs.

Constitutions prepared under the supervision of superpowers and imperialists; They did not want the religion of Islam to have a say in any state-related issue. The constitution in Malaysia is very important in terms of ensuring that the Islamic rights of Muslims are also guaranteed in the constitution. As a result of our research, we saw that the people of Malaysia were able to protect their national sovereignty due to the reflection of their Islamic beliefs in the constitution. The concept of the constitution is accepted as a social contract. However, it is very important that the constitution prepared in Malaysia was prepared by taking into account the demands and wishes of the people, while many states in the world have imposed and enforced the constitutions they have prepared on their societies. Some of the articles in the Medina Document, which has the characteristics of a social contract drafted by our Prophet in Medina and which is actually the first civil constitution, and some articles in the constitution written in Malaysia are very similar to each other. Our Prophet had a social contract drawn up that would enable the Muslim and non-Muslim subjects of the state he founded to live in harmony. Our Prophet addressed all the tribes living in Medina and the religions in Medina; In the Medina Document he prepared, he recorded the rights and laws of everyone living in Medina with clear articles and gave assurances. Here, in this article, we drew attention to a constitution that wants to guarantee the rights of Muslims, which has the characteristics of a social contract even though it contains different religions and ethnic origins. Through this work, we wanted to draw the attention of oppressed Muslims who cannot obtain their Islamic rights and laws from the states they live in, and who do not even have the opportunity to express their rights. A powerless people surrounded by colonial states; We wanted to show that as a result of his political and economic struggle, he was able to protect himself by securing his Islamic rights in the constitution. 'And my success is only by God, upon Him I have relied, and to Him I repent.' (Surah Hud Verse 88)

Keywords: Constitution, Malaysian Constitution, Islamic Constitution, Constitutional Law



ومع أن أغلب الدول العربية والإسلامية تنص دساتيرها صراحة على أن الإسلام هو دين الدولة، لكن لم يطبق منه في أغلب الأحيان سوى رسمه في نص الدستور، وليس له أي أثر على الواقع، بل بقي هيكل الدولة الحديثة وشكلها هو الوعاء الجامع الذي تندرج تحته كل التصرفات السياسية بعيداً عن أحكام الإسلام وشريعته. وظهرت الحاجة الملحة لفهم الدستور الإسلامي وتطبيقاته في الحياة المعاصرة التي أصبحت أكثر تعقيداً، وخصوصاً بعد ظهور مفاهيم وآليات دستورية وقانونية لإدارة الدولة لم تكن ظاهرة كما هي الآن، فكان لا بد من دراسة الموضوع من زوايا متعددة كي تستطيع الحركات الإسلامية بمختلف توجهاتها أن تكون فاعلة في المشهد السياسي والدولي.

المطلب الأول: لمحة عن الدولة الماليزية ودستورها:

ماليزيا: دولة اتحادية ملكية دستورية، تقع في شرق آسيا، فيها ثلاثة أقاليم وتتألف من ثلاث عشرة ولاية، ويصل عدد سكانها اثنين وثلاثين مليوناً، وهي دولة متعددة الأديان والأعراق والثقافات، فهم خليط من الملايو والصينيين والهنود، فإن المسلمين هم السكان الأصليون في البلاد، والإسلام هو الدين الرسمي في أغلب الولايات حيث يبلغ عدد المسلمين 60% من عدد السكان الإجمالي، كما تنتشر فيها الديانات البوذية والمسيحية والهندوسية وغيرها⁽¹⁾.

كان موضوع علاقة الدين بالدولة من أكثر المواضيع حساسية لأنها تمسّ المسلم وترتبط بدينه، فإن الدستور الماليزي تميز بمواد قلّ نظيرها في أي بلد آخر، فقد نصّ على ضمان الحريات والحقوق الدينية والثقافية لمختلف الطوائف، ووصف الدستور دين الدولة بأنه الإسلام، وعُدّ ملك ماليزيا راعياً للإسلام في البلد، ومنع غير المسلمين من نشر دينهم وسط المسلمين، لكنه سمح لهم بنشره وسط غير المسلمين، كما سمح للمسلمين بنشر دينهم وسط غيرهم من أبناء الأديان الأخرى⁽²⁾.

دخل الإسلام إلى ماليزيا مبكراً عبر التجار والدعاة المسلمين، ويتميز الشعب الملاوي بالخلق والهدوء والحس المرهف، واتسمت طبيعة الشعب الماليزي بالاعتدال والتسامح، فإنها تعاملت بإيجابية مع الإسلام والمؤسسات والرموز الدينية، لذا ترى انتشاراً للحجاب في أوساط نساء الحزب الحاكم، وظهور المديعات المحجبات على شاشة التلفزيون، وإنشاء البنوك والشركات الإسلامية، ووجود الجامعات الإسلامية، وصدر قانون يمنع "الخلوة" بين الرجل والمرأة المسلمين، وكان من مظاهر اعتدال الحكم أن الدولة لم تلجأ إلى قمع التيارات الإسلامية السياسية أو مطاردتها، وإنما فضلت أسلوب التعايش والاحتواء⁽³⁾.

وبقيت ماليزيا تحت الاستعمار لأكثر من خمسمائة عام، وقد تناوب عليها الاستعمار البرتغالي ثم الهولندي ثم البريطاني، وقد نالت استقلالها من إنكلترا عام 1957م، كما بقي المسلمون طيلة هذه الفترة محافظين على دينهم ومناضلين لنيل كرامتهم⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: المقارنة بين بعض مواد الدستور الماليزي والدستور الإسلامي:

الذي يقرأ مواد الدستور الماليزي الذي تمت كتابته بعد استقلال ماليزيا وفي تعديلاته المتتالية منذ عام 1957 وما بعدها يدرك أن الدين الإسلامي ببعض مفاهيمه قد أدخلت في هذا الدستور لدولة متعددة الأديان والثقافات، لذا سيقوم الباحث بعرض بعض المواد التي تتضمن هدفاً إسلامياً في الدستور الماليزي:

أولاً- الدين والدولة: ففي المادة الثالثة من الدستور وتحت عنوان "ديانة الاتحاد" تجد الفقرات التالية:

1. الإسلام دين الاتحاد؛ مع ضمان ممارسة الأديان الأخرى بسلام وتآلف في أي جزء من الاتحاد.
2. في كل ولاية، عدا الولايات التي لا يرأسها حاكم، يكون منصب الحاكم كرئيس للديانة الإسلامية في ولايتها الشكل وإلى الحد الذي يعترف ويصرح به دستور تلك الولاية،... فإنه يحق لكل واحد من الحكام الآخرين بصفته رئيساً للديانة الإسلامية أن يفوض حاكم الدولة لينوب عنه.

1. يجب أن ينص دستور ولايات "مالاكاويناغ وصباح وساراواك" على أن حاكم الدولة هو رأس الديانة الإسلامية في تلك الولايات⁽⁵⁾.

وبهذه الفقرات يدرك القارئ أهم الملاحظات التالية:

- الإسلام هو دين الدولة لأن الغالبية من السكان مسلمون.
- الأقاليم التي فيها أكثرية مسلمة لا بد أن يكون حاكمها مسلم.
- الحرية الدينية التي تكفل لجميع السكان في ممارسة شعائرهم الدينية.
- كل الأحكام التي تتعلق بالمسلمين يقرها حاكم المسلمين في معاملاتهم وتعاملهم.

(1) كيا، عبد الوهاب الحاج، مسلمو ماليزيا، بين الماضي والحاضر، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1993، ص 13.

(2) محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مقال منشور في موقع الجزيرة نت، 21 يونيو 2012. <https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/201262111235327448.html>

(3) إندوت، محمد نوري الأمين، الحركة الإسلامية في ماليزيا، نشأتها، منهجها، تطورها، دار البيارق للنشر، بيروت، ط1، 2000، ص 11 وما بعدها.

(4) كيا، مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر، ص 67.

(5) الدستور الماليزي، مادة (3) الفقرات: 1-2-3-4.

وهذا يتفق مع روح الإسلام ومضمون وثيقة المدينة التي نصّت: "قال ابن إسحاق: وكتب رسول الله ﷺ كتابا بين المهاجرين والأنصار وادع فيه يهود وعاهدهم وأقرهم على دينهم وأموالهم، واشترط عليهم وشرط لهم"⁽⁶⁾.

وهذا نجدّه أيضاً في الدستور الماليزي، ففي المادة (11) التي تتحدث عن "حرية الدين"، نجد الفقرات التي تشرحها:

1. لكل فرد الحق في اعتناق وممارسة ديانته، وبحق له نشرها.

2. لا يجوز إكراه أي شخص على دفع أي ضريبة تخصص كل أو بعض عوائدها لأغراض ديانة أخرى تختلف عن ديانة هذا الشخص.

3. لكل جماعة دينية الحق فيما يلي:

أ. إدارة شؤونها الدينية الخاصة بها؛

ب. تأسيس ورعاية مؤسسات لأغراض دينية أو خيرية؛

ج. شراء وامتلاك المنشآت والاحتفاظ بها وإدارتها بموجب القانون.

4. بموجب قانون الولايات وفيما يتعلق بخصوصية الأقاليم الاتحادية كوالالمبور ولوبونوبوتراجايا، يجوز للقانون الاتحادي مراقبة وتقييد نشر أي من التعليم

والمعتقدات الدينية بين الأشخاص المعتنقين للدين الإسلامي⁽⁷⁾.

وفي الفقرة الأولى مع إقراره بأن الإسلام هو دين الدولة إلا أنه أعطى الحرية لجميع السكان باختيار وممارسة شعائهم ليضمن حق الدين لغير المسلمين، وهذا نلمحه أيضاً في فعل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عندما كتب عهداً مع أهل أيليا، والذي عُرف "بالعهدة العمرية"، ومن نصوصها: "هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل أيليا من الأمان؛ أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم، ولا تُهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يُضارَّ أحد منهم..."⁽⁸⁾.

إذ تعدّ حرية الدين من أرقى أنواع الحرية والاختيار وأعلاها وأسمىها، فالإسلام منع الإكراه على الدين، واعتبره يناقض كرامة الإنسان من جانب، كما يناقض قيم الدين ونصوصه من جانب آخر، وعدم الإكراه والقبول بصاحب المعتقد الآخر هو استجابة لأوامر الدين والتزام بقيمة النبيلة، قال تعالى مخاطباً المؤمنين به: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾

[سورة البقرة: 256]، فالمطلوب إليهم هو ترك الحرية للناس، فالإكراه لا يجعل اليقين في قلب المرء ولا يحقق قناعة عنده، وإنما يخلق منافقاً مستتراً بين المسلمين⁽⁹⁾.

يقول الفرنسي جوستاف لوبون: "لقد أدت السياسة الحسنة للعرب المسلمين في البلاد المفتوحة إلى إقناع أمم كثيرة باعتناق دينهم، ولغتهم، وثقافتهم، فقد تركوا الحرية للشعوب التي فتحوها أن تختار الدين الذي ترغبه، ولم يكرهوهم على اعتناق الإسلام، ولم يشذ عن ذلك أقدم الشعوب كالمصريين، والهنود، والفرس الذين رضوا أيضاً بمعتقدات العرب، وعاداتهم، وفن عمارتهم"⁽¹⁰⁾.

وربما يعود ذلك إلى تميّز الدولة الإسلامية وسماحتها، يقول الأستاذ متر: "إن مما يميز المملكة الإسلامية عن أوروبا النصرانية في القرون الوسطى أن الأولى يسكنها عدد كبير جداً من معتنقي الأديان الأخرى غير الإسلام، وليست كذلك الثانية، وأن الكنائس والبيع ظلت في المملكة الإسلامية كأنها خارجة عن سلطان الحكومة، وألا تكون جزءاً من المملكة، معتمدة في ذلك على العهود وما أكسبتهم من حقوق، وقضت الضرورة أن يعيش اليهود والنصارى بجانب المسلمين، فأعان ذلك على خلق جو من التسامح لم تعرفه أوروبا في القرون الوسطى"⁽¹¹⁾.، وهذا الدليل يتوافق مع ما نص عليه دستور المدينة.

وفي الفقرة الخامسة من المادة الثالثة:

5. بصرف النظر عن أي شيء آخر في هذا الدستور، يكون حاكم الدولة هو رأس الديانة الإسلامية في الأقاليم الاتحادية "لكوالالمبور ولوبونوبوتراجايا"؛ ولهذا

الغرض يحق للبرلمان بموجب القانون أن يقر أحكاماً لتنظيم الشؤون الدينية الإسلامية وإنشاء مجلس لتقديم المشورة لحاكم الدولة في الأمور التي تتعلق بالديانة

الإسلامية⁽¹²⁾.

حيث تنص المادة على أن رئيس الدولة لا بد أن يكون مسلماً في الأقاليم الأساسية والتي يغلب فيها السكان المسلمون، وأن من مهامه تنظيم شؤون المسلمين وأحوالهم.

⁽⁶⁾ ابن إسحاق، السير والمغازي، 501/1.

⁽⁷⁾ الدستور الماليزي، مادة (11)

⁽⁸⁾ الطبري، جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، دار المعارف، القاهرة، ط4، 436/4.

⁽⁹⁾ أجياد، حقوق الآخر في ضوء وثيقة المدينة المنورة، 143-170.

⁽¹⁰⁾ لوبون، جوستاف، حضارة العرب، ترجمة: عادل زعيتر، مكتبة هنداوي، القاهرة، 2013، ص628.

⁽¹¹⁾ عثمان، حافظ، الإسلام والصراعات الدينية، مكتبة الإسكندرية، د ت ط، ص258.

⁽¹²⁾ الدستور الماليزي، مادة (3) الفقرات: 1-2-3-4.

وقد جاء في نص وثيقة المدينة: "وأنتكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد ﷺ" (13).

فالمرجعية العليا على اختلاف ما في الصحيفة يكون إلى النبي ﷺ لأنه الحاكم لدولة المدينة، وفي هذا المقام السياسي.

وهذا ما تؤكد المصادر التاريخية في الحكم الإسلامي لمصر، "لقد لعب المصريون دوراً لا يستهان به في إدارة البلاد في عصر ولاة الخلفاء الراشدين، وتشير بعض أوراق البردي إلى أسماء حكام أقاليم وموظفين من القبط منذ السنوات الأولى للحكم الإسلامي في مصر، ويرجع تاريخ هذه الأوراق إلى سنة 22هـ/ 642م وكل الدلائل تشير إلى اختيار ولاة مصر خلال هذه الفترة أقباطاً للعمل في مختلف الوظائف، فكان منهم الكتاب، وعمال الدواوين، وحكام الأقاليم، بل وأيضاً عمال الخراج (14)".

ثانياً- الحرية الفردية: ففي المادة (5) والتي تتضمن "الحرية الفردية" والتي مقصودها عدم وقوع الظلم على المواطنين ومنع حرمتهم إلا إن تعدى المواطن على حقوق الآخرين واعتدى عليهم حينها يحاسب بموجب القانون، فقد جاء:

1. لا يحرم أي شخص من حياته أو حرمة الشخصية إلا بموجب القانون (15).

وهذا المعنى يؤكد الدستور الماليزي في المادة (6) حيث يحظر العبودية والظلم، فقد جاء في نصه:

لا يجوز استعباد أي شخص (16).

وهذا قد جاء معناه في وثيقة المدينة: "وأنة من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم" (17).

حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات: ففي المادة (10) من الدستور الماليزي جاء ما نصه:

أ. لكل مواطن الحق في حرية الكلام والتعبير؛

ب. لجميع المواطنين الحق في التجمع السلمي غير المسلح؛

ج. لجميع المواطنين الحق في تشكيل الاتحادات (18).

وهذا المعنى نجد في وثيقة المدينة، فقد جاء فيها: "يُرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة، وأن بين جميع المتعاقدين النصح والنصيحة والبر دون الإثم... وأن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أديانهم، وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس" (19).

قد ضمنوا في الإسلام حقوق المواطنة والحريات الدينية والثقافية، وأصبح ذلك نوعاً من "العقد الاجتماعي" الذي ارتضته مكونات المجتمع الماليزي، كما أن العديد من النصوص القانونية اتخذت شكلاً رمزياً، لا يمس جوهر النظام العلماني، وظلت التطبيقات القانونية الإسلامية محصورة، مثل معظم بلدان العالم الإسلامي، بقانون الأحوال الشخصية الذي لا يُطبق على غير المسلمين (20).

وفي المادة (8) من الدستور بمساواة جميع المواطنين أمام لقانون، فقد جاء ما نصه:

1. جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق في الحماية المتساوية التي يوفرها القانون.

2. ما لم يأذن الدستور بذلك صراحة، لا يجوز التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو النسب أو مكان الولادة أو الجنس في أي قانون أو تعيين في أي منصب أو وظيفة في سلطة عامة أو في إدارة أي قانون متعلق بشراء أو امتلاك أو التصرف في ملكية ما أو تأسيس أو القيام بتجارة أو مشروع أو مهنة أو عمل أو وظيفة، ما لم يأذن الدستور بذلك صراحة.

3. لا يجوز التمييز لصالح شخص لكونه أحد رعايا حاكم من حكام الولايات .

4. لا يجوز لأية سلطة عامة التمييز ضد أي شخص لأنه مقيم أو يعمل في أي جزء من الاتحاد خارج إطار ولاية هذه السلطة (21).

وهذه المعاني من أسس الإسلام الحنيف، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 90].

(13) ابن إسحاق، السير والمغازي، 501/1.

(14) حسن، حسن علي، أهل الذمة في المجتمع الإسلامي، المجلس الأعلى، القاهرة، 1969، 130.

(15) الدستور الماليزي، مادة (5).

(16) الدستور الماليزي، المادة (6).

(17) ابن إسحاق، السير والمغازي، 501/1.

(18) الدستور الماليزي، مادة (8).

(19) ابن إسحاق، السير والمغازي، 501/1.

(20) محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف.

(21) الدستور الماليزي، مادة (8).

وفي الحديث القدسي: "يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا"⁽²²⁾.

وهذا ما فعله عمرو بن العاص في مصر مع الأقباط، فقد شعروا بالمساواة وأن حقوقهم محفوظة، فنظم المسلمون شؤونهم في الإدارة والقضاء، ووضعوا خطأ عادلة لجباية الضرائب على قاعدة العدل الذي التزم به، وعنوا عناية كبيرة بشؤون الري، وبناء المقاييس على النيل، وإنشاء القناطر، والجسور، والأحواض، فاكتسب بذلك قلوب الأقباط، الذين رأوا عهداً جديداً من الطمأنينة، والحرية، وتعفف الحكام⁽²³⁾.

وهذه العدالة التي لمسها غير المسلمين في الدولة الإسلامية جعلتهم يشعرون بالانتماء الحقيقي لبلاد الإسلام.

ثالثاً- تنظيم الأحوال الشخصية: ففي المادة (8) من الدستور المالىزي جاء الحرية في التحاكم إلى الأحوال الشخصية بحسب المعتقد الذي ينتمي إليه المواطن، فقد جاء

أ. أي حكم ينظم قانون الأحوال الشخصية؛

ب. أي حكم أو ممارسة تحصر منصباً أو وظيفة متعلقة بشؤون أية ديانة أو بأية مؤسسة تديرها مجموعة تعتنق ديانة معينة بأشخاص يعتنقون هذه الديانة⁽²⁴⁾.

فقد جاء في وثيقة المدينة ما نصه: "وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله ﷺ، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره"⁽²⁵⁾.

وهذا ما يؤكد أن أهل عمرو بن العاص قد عاهد أقباط مصر على حرية العبادة في معابدهم، فقد جاء ما نصه: "هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان وملتهم وكنائسهم وصلبهم وبرهم وبحرهم. لا يدخل عليهم شئ من ذلك ولا ينتقص ولا يساكنهم النوب. وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف. وما عليهم ما جنى لصوتهم فإن أبر أحد منهم أن يجيب رفع عنهم من الجزاء بقدرهم. وذمتنا من أبي بريئة. وإن نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رفع بقدر ذلك.

ومن دخل في صلحهم من الروم والنوب فله مثل ما لهم، وعليه مثل ما عليهم. ومن أبي واختار الذهب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا عليهم ما عليهم أثلاثاً في كل ثلث جباية ثلث ما عليهم.

على ما في هذا الكتاب عهد الله وذمته وذمة رسوله وذمة الخليفة أمير المؤمنين وذمة المؤمنين وذمة المؤمنين.

وعلى النوبة الذين استجابوا أن يعينوا بكذا وكذا رأساً وكذا وكذا فرساً على أن لا يغزوا ولا يمنعوا من تجارة صادرة ولا واردة.

شهد الزبير وعبد الله ومحمد بن عبد الله وكتب وردان وحضر"⁽²⁶⁾.

حتى أن اليهود في المدينة كانوا يتحاكمون إلى النبي ﷺ، فقد ورد في الحديث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً منهم وامراً زنياً، فقال لهم رسول الله ﷺ: ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهم ويجلدون.. فقال عبد الله بن سلام: كذبتهم، إن فيها الرجم.. فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم، فقالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم.. فأمر بمحمد رسول الله ﷺ فرجما.. قال عبد الله: فرأيت الرجل يجنأ على المرأة يقبها الحجر⁽²⁷⁾.

وبعد هذه المقارنة لبعض مواد الدستور المالىزي والقواعد العامة في الإسلام، نرى أن الدستور المالىزي تضمن مواداً إسلامية تدل على روح الإسلام في جوهرها العام.

النتائج:

وفي نهاية هذا البحث، فقد خلص البحث إلى عدة نتائج، أهمها:

1- أهم ما يميز دولة ماليزيا ودستورها أن دين الدولة مقبول كإسلام في الدستور. هذه المادة موجودة بالفعل في دساتير العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة. حتى في الدستور التأسيسي الأول لجمهورية تركيا، في دستور عام 1921 وفي الدستور الذي أعيد كتابته عام 1924، من الممكن أن نرى بوضوح عبارة "دين الدولة هو الإسلام". أهم ما يميز الدولة الماليزية والدستور المالىزي عن الدول الأخرى هو أن المادة "دين الدولة الإسلام". وهي سارية على مستويات الدولة وفي الحياة الاجتماعية. إنه انعكاس للقوانين والنظام والإدارة.

(22) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (4802).

(23) دروزة، حمد عزة، عروية مصر قبل الإسلام وبعده، المكتبة العصرية للطباعة، القاهرة، 1963، ص 94.

(24) الدستور المالىزي، مادة (8).

(25) ابن إسحاق، السير والمغازي، 1/501.

(26) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، 109.

(27) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنا ورفعوا إلى الإمام، رقم 6450.

- 2- بالرغم من عدم صحة القول بأن الدولة الماليزية أو الدستور هو دستور إسلامي من جميع النواحي ، إلا أنه دستور يحتوي على البنود التي يجب تضمينها في الدستور الإسلامي من جوانب عديدة.
- 3- أعد نبينا وثيقة المدينة المنورة وهي عقد اجتماعي يشمل المشركين والمسيحيين واليهود وجميع قبائل المدينة المنورة. الناس من جميع مناحي الحياة ، من جميع الأديان في المدينة المنورة ؛ تحت قيادة نبينا ، وعد بالدفاع عن المدينة المنورة والعيش بسلام كأهل المدينة المنورة. يضمن الدستور الماليزي أيضاً العقد الاجتماعي وحقوق الإنسان والدينية للأشخاص من جميع الأديان والمعتقدات. في هذا الصدد ، فهي أكثر قيمة من الدساتير في أوروبا وفي العديد من الدول التي تعيش فيها المجتمعات الإسلامية.
- 4- أكبر مشكلة يواجهها المسلمون اليوم هي أن الدول التي ينتمون إليها تسن قوانين دون مراعاة العقيدة الإسلامية. يجد المسلمون صعوبة في تنفيذ أوامر وممارسات دين الإسلام ، سواء في عبادتهم أو في حياتهم الاجتماعية والسياسية. الإسلام دين يشمل جميع جوانب الحياة. الحفاظ على قانون الأسرة ؛ الاقتصاد والسياسة والحرب والسلام ، باختصار ، دين له رأي وأمر في كل قضية قد يواجهها الإنسان في هذه الحياة. الخضوع القسري لمسلم يؤمن بهذا الدين للقوانين والقوانين المختلفة من قبل الدولة التي يعيش فيها ؛ إنه أمر مزعج للغاية للأفراد المسلمين.
- . وإعطاء مثال لهذه المشاكل: أحكام مثل الحجاب ، وقانون الأسرة ، والحياة التربوية ، والحياة السياسية ، والقانون الجنائي ، التي ورد ذكرها في القرآن كالصلاة والصوم ، والتي توصف بأمر الله وقدره ، لا يتم تنفيذها في العديد من الدول. لا يمكن للمسلمين تطبيق أحكام الدين الإسلامي التي يؤمنون بها في حياتهم. فيما يلي بعض الأحكام وبعض المواد في الدستور الماليزي التي تسمح للأفراد المسلمين أن يعيشوا حياتهم بحرية كما يؤمنون بالمجتمعات التي يعيشون فيها.
- 5- يمكن أن يكون دستور ماليزيا مصدر إلهام للمسلمين في جميع أنحاء العالم. يجب على المسلمين التعبير والدفاع عن ضرورة وجود أحكام في الدستور ، كما هو الحال في الدستور الماليزي ، حتى يتمكنوا من ممارسة شعائرهم الدينية في الدول التي عاشوا فيها. حتى المسلمين الذين يعيشون في دول ومجتمعات غير مسلمة يجب أن يستشهدوا بالدستور الماليزي كمثال وأن يطالبوا بحقوقهم وقوانينهم النابعة من معتقداتهم ، لأن الدستور هو نص عقد اجتماعي.
- 6- إذا كان المسلمون لا يطالبون بالضمانة الدستورية للإسلام مثل شعب ماليزيا. إيمانهم يضعف ، والحياة الاجتماعية تتعد عن الإسلام. أكبر مشكلة يواجهها المسلمون اليوم هي خطر فقدان ثقافتهم ونمط حياتهم الإسلامي. بعد الحرب العالمية الأولى على وجه الخصوص ، حاصر الغزو الثقافي للدول الإمبريالية ، وخاصة الاستعمار البريطاني والفرنسي ، الجغرافيا الإسلامية بأكملها. ينزعج العلماء والمفكرون المسلمون بشكل خطير من حقيقة أن الشباب المسلم والأجيال الجديدة تنمو غير مدركة للثقافة والحضارة الإسلامية. على الرغم من كل جهود علماء المسلمين والمتحمسين ، فإن المجتمعات الإسلامية تتعد عن دين الإسلام بسرعة كبيرة. إن ثقافة وأسلوب حياة الدول الاستعمارية تنشر بشكل شامل المجتمعات الإسلامية. والسبب الأكبر في ذلك هو عدم وجود مادة أو التزام في دساتير الدول التي خضعت لها الجمعيات الإسلامية فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الإسلام وحمايتها.
- أكبر استنتاج توصلنا إليه من هذه الدراسة هو أن المجتمعات الإسلامية يجب أن تضمن دستورياً حقوقها وقوانينها الإسلامية ، مثل المسلمين في ماليزيا. على الأمة الإسلامية ألا تغض الطرف عن طرد الإسلام من الحياة الاجتماعية والسياسية بحجة العلمانية.
- 7- عبر التاريخ ، أظهر دين الإسلام والمسلمين الاحترام لجميع المعتقدات والثقافات والعادات والتقاليد التي لا تتعارض معهم. في الواقع ، العديد من المجتمعات التي اعتنقت الإسلام ؛ كانوا قادرين على الحفاظ على ثقافتهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم. المسلمون في ماليزيا يحيطون أنفسهم بالفعل. لقد أرادوا أن يأخذوا دين وثقافة الإسلام تحت الضمان الدستوري من أجل الحماية من شر الدول الإمبريالية التي استعمرتهم لسنوات عديدة والوثنيين الذين هاجمهم بقسوة.
- هذه المطالب والنضالات حول هذه القضية ما زالت مستمرة. يمكن القول أنهم كانوا ناجحين تماماً في هذا الصدد. ومع ذلك ، عندما ننظر إلى الجغرافيا الإسلامية بشكل عام ، حقق المسلمون في ماليزيا نجاحاً كبيراً في العديد من القضايا من خلال تأمين حقوقهم وقوانينهم بموجب الدستور. في العديد من البلدان الإسلامية ، وخاصة في تركيا ، فإن أحكام الإسلام ، مثل الحجاب أو قانون الأسرة ، ليست مضمونة دستورياً.
- 8- إن عبارة "الإسلام دين الوحدة" في دستور ماليزيا أكبر دليل على أن الإسلام يتعامل مع الأديان والأمم الأخرى بطريقة سلمية ومتناغمة. وفي هذا الصدد ، ذكرنا أن نبينا فضل العيش بسلام مع أناس من مختلف المعتقدات والأفكار لم يقاتلوه ، وقد صرح بذلك كتابة في وثيقة المدينة المنورة. من أهم سنن نبينا أنه وضع الدستور من خلال كتابة وثيقة المدينة ، وهي عقد اجتماعي.
- 9- رأى نبينا أن الواجب الأساسي للدولة نفسها هو ضمان أحكام الإسلام كتابة وتطبيق الأحكام الإسلامية في الحياة الاجتماعية بحماية الدولة وتأكيدها. هذا الموضوع في مقالنا ؛ لقد عبرنا عن ذلك من خلال الاستشهاد بمقالات من وثيقة المدينة المنورة. بصفتنا أمة محمد ، يجب أن نشعر بأننا محظوظون جداً لأن نكون أمة نبي أقام دولة ونبياً وضع دستوراً. نحن نرى أن دولة المدينة الإسلامية التي أنشأها نبينا ووثيقة المدينة التي أعدها ستوفران فوائد جدية للغاية فيما يتعلق بإدارة الدولة الحالية وإعداد الدستور. نوصي بأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار من قبل خبراء دستوريين.

10- في عالم العولمة ، نتوقع أن تجتمع البشرية حول دستور واحد وتعيش في سلام. هنا ، يمكن أن تكون وثيقة المدينة المنورة بمثابة مثال لإعداد مثل هذا الدستور. أثبت المسلمون الماليزيون جزئيًا أن الأشخاص من مختلف الأديان والجنسيات والأصول العرقية يمكنهم العيش في سلام بموجب دستور مشترك. لماذا لا يوجد هذا الجمال في ماليزيا في جميع أنحاء العالم؟

11. هناك مادة في الدستور الماليزي تنص على أنه في الأماكن التي يشكل فيها المسلمون غالبية ، يجب أن يكون الحاكم مسلمًا أيضًا. ومع ذلك ، هناك مواد توفر الحرية الدينية لجميع الناس لممارسة عقيدتهم بحرية والالتزام بحمايتهم. هذه المواد مهمة للغاية من حيث ضمان حرية الناس في المعتقد. من خلال أخذ هذه المواد في الاعتبار في دساتير جميع الدول ، من أجل إجراء تحسينات فيما يتعلق بحرية المعتقد ، والشعوب من الدول التي ينتمون إليها ؛ يريدون حرية الدين. على وجه الخصوص ، يجب على المسلمين المطالبة بضمان حرية المعتقد دستوريًا من الدول العلمانية العلمانية مثل الهند وتركيا والجزائر وتونس. الشعوب المسلمة يجب أن يعبروا عن أن الإيمان بالإسلام لا يقتصر فقط على العبادة في المسجد والتضحية والصيام. من خلال التعبير عن أن الإسلام يحتوي أيضًا على أحكام للحياة الاجتماعية والسياسية ، يجب أن يطالبوا دولهم بتهيئة بيئة وفرصة مثل شعب ماليزيا حتى يتمكنوا من عيش حياة اجتماعية وفقًا للإسلام.

المراجع والمصادر:

- كيا، عبد الوهاب الحاج، مسلمو ماليزيا، بين الماضي والحاضر، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1993.
- محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مقال منشور في موقع الجزيرة نت، 21 يونيو 2012.
- إندوت، محمد نوري الأمين، الحركة الإسلامية في ماليزيا، نشأتها، منهجها، تطورها، دار البيارق للنشر، بيروت، ط1، 2000.
- ابن إسحاق، محمد بن يسار، السير والمغازي، تحقيق: سهيل زكار الناشر: دار الفكر، بيروت، ط1، 1978م.
- الطبري، جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، دار المعارف، القاهرة، ط4.
- جيا، خالد عليوي، حقوق الآخر في ضوء وثيقة المدينة المنورة، تأصيل لمبدأ التعايش، بحث محكم، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، السنة 4، عدد2، 2012م.
- لوبون، جوستاف، حضارة العرب، ترجمة: عادل زعيتير، مكتبة هنداوي، القاهرة، 2013.
- عثمان، حافظ، الإسلام والصراعات الدينية، مكتبة الإسكندرية، د ت ط.
- حسن، حسن علي، أهل الذمة في المجتمع الإسلامي، المجلس الأعلى ، القاهرة، 1969.
- دروزة، محمد عزة، عروبة مصر قبل الإسلام وبعده، المكتبة العصرية للطباعة، القاهرة، 1963.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، الجامع الصحيح، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، 1987م.
- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون ت ط.
- صالح، محسن، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مقال منشور في موقع الجزيرة نت، 21 يونيو 2012.